دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015

حاجي أسماء و نـــاصر بوعزيـــز
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
Asma-dz24@hotmail.fr,
Nacerbouaziz20@gmail.com

الملخَّـص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الصناعات الغذائية في الجزائر وإبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، على اعتبار أنها يمكن أن تكون بديلا استراتيجيا للمحروقات يعوّل عليه في تنويع الاقتصاد الجزائري، فهي تحتل موقعا حيويا ضمن النسيج الصناعي.

من خلال تتبعنا لتطور تاثيرات الصناعات الغذائية على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري، تبين أن العلاقة القوية نظريا لم تكن بنفس التاثير والقوة بالنسبة للجزائر حيث لاحظنا ضعف مساهمتها في الناتج الخام القيمة المضافة وفي التشغيل، وهو الأمر الذي جعل دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية الى تبني استراتيجية جديدة من خلال وضع برنامج خاص بتطوير الصناعات الغذائية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، التنمية الاقتصادية، الاستراتيجية الجديدة.

Le Résumé:

Cette étude vise à examiner la question de l'industrie agro-alimentaire en Algérie et de mettre en évidence le rôle qu'elles jouent dans le développement économique, puisque elles peuvent être une alternative stratégique aux hydrocarbures fiables dans la diversification de l'économie algérienne, elles occupent une position vitale dans le tissu industriel.

A travers nos suivis sur l'évolution des effets de l'industrie agro-alimentaire sur les variables macroéconomiques (globales) de l'économie algérienne, Il s'est avéré que la relation théorique solide n'était pas du même effet et puissance pour l'Algérie, où nous avons constaté une faiblesse à sa contribution au produit brut, la valeur ajoutée et dans l'emplois, ce qui a fait que le rôle de l'industrie agro-alimentaire dans la réalisation du développement économique n'arrive pas au niveau des ambitions et des capacités qui abondent en Algérie. Cela a incité les autorités algériennes à adopter une nouvelle stratégie en se confectionnant un programme visant à développer l'industrie agro-alimentaire algérienne.

Mots clés : l'Industries Agro-Alimentaire (IAA), le développement économique, la nouvelle stratégie.

مقدمـــة:

تحتل الصناعات الغذائية موقعا حيويا ضمن القطاع الصناعي الجزائري، وتعتبر أحد أهم أقسام الصناعات التحويلية، ما جعل السلطات الجزائرية تعطيها أولية وتجعلها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية التنموية الجديدة في ظل الأزمة التي أفرزها انهيار أسعار البترول، بالإضافة لقرب هذا القطاع من تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وتنشيط القطاع الفلاحي والزراعي بتوفير المادة الأولية اللازمة، وبذلك تزيد فرص التشغيل.

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جوهرية بفتح المجال للاستثمار الخاص على المستوى المحلي والأجنبي في جميع مجالات الاستثمار والصناعة الغذائية خاصة في ظل بلوغ فاتورة الاستيراد الغذائية أرقاما قياسية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب الوطني، وانعكاس أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية على مستوى معيشة المواطن البسيط في بقية الدول النامية بدرجات متفاوتة الأمر الذي أصبح يهدد مسار التنمية وأمنها الغذائي والوطني، حيث أن لفرع الصناعات الغذائية أفاق مستقبلية واعدة في الجزائر من خلال احداث عملية تنموية بتأسيس أقطاب صناعية قائمة على المميزات الجغرافية والطبيعية وخاصة على المستوى الفلاحي والزراعي.

على ضوء ما تقدم تبرز معالم الإشكالية التي نصيغها في التساؤل الرئيسي التالي:

الى أي مدى تلعب الصناعات الغذائية دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتثير هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

1. ما المقصود بالصناعات الغذائية؟ وكيف تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
2. ما هو واقع هذه الصناعات في الجزائر؟
3. ما هو تأثير المتغيرات الخارجية والداخلية على أداء الصناعة الغذائية وعلى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الفرضيات: في إطار معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي يجب إثباتها أو نفيها ضمن نتائج الدراسة.

1. لا تلعب الصناعات الغذائية دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، رغم ما تتمتع بع الجزائر من إمكانيات في هذا المجال.
2. تعد مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري جد ضعيفة في مجال التوظيف وخلق القيمة المضافة وفي توفير الغذاء للسكان وتحقيق الأمن الغذائي.
3. تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية جملة من المشاكل والعراقيل التي تضعف مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
4. الارتباط الكبير للصناعات الغذائية بالأسواق الدولية للحصول على مدخلاتها ووسائل الإنتاج جعلها متلقية لصدمات ارتفاع أسعار الغذاء، مما أضعف مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المناهج المتبعة: من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجـــوة اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي كونهما يتماشيان وطبيعة الموضوع، حيـــث اعتمدنا عليهما في العديد من مواضيع البحث كالتطرق إلى المفاهيم الأساسية

والمتعلقة الصناعات الغذائية والتنمية الاقتصادية، وكذا في تحليل المعطيات والاحصائيات المتحصل عليها.

لإعطاء هذا الموضوع حقه قسمت الدراسة الى أربع محاور كما يلي:

أولا: ماهية الصناعة الغذائية

ثانيا: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

ثالثا: دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

رابعا: الاستراتيجية الجديدة في مجال الصناعات الغذائية

أولا: ماهية الصناعة الغذائية

اخترنا أن نقوم أولا بالتعرف على ماهية الصناعات الغذائية بتسليط الضوء على الإطار المفاهيم لها من مفهوم وخصائص ثم نظريات دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية نظريا.

1- مفهوم الصناعة الغذائية:

هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري[1].

وهي أيضا: القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم

غير مواسمها واستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية[2].

كما يمكن تعريفها بأنها: إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية، سواء منها النباتية أو الحيوانية، محافظة بذاك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة إلى منتجات غذائية، تسهل عملية نقلها من مكان إلى آخر، مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.[3]

2- خصائص الصناعة الغذائية:

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص ومن اهمها ما يلي: [4]

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسطية وغيرهما .
- غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية، العبوات والأغلفة التجارية...) تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وبمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على المنتجين ايلاء المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه والظروف المؤثرة في قرارته الاستهلاكية، وهذا ما يؤثر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، في الوقت والمكان

المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو ما جعل منها منتجات متطورة.

3- أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

على اعتبار أن الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات التحويلية، فهي دائما تأتي في المقدمة من حيث مساهمتها في الرفع من سرعة النمو الاقتصادي ليس فقط من أجل مسايرة نمو السكان وتوفير فرص العمل فحسب بل في العمل على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة وبتكاليف معقولة، والتقليل من الاعتماد على الخارج، كذلك تعمل على توفير عائد مجزي ناتج من الصادرات يمكن استغلاله في الاستثمارات التي تساهم في زيادة الرخاء الوطني

وتتضح الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية من تحقيقها لجملة من الأهداف كما يلي:[5]

- توفير احتياجات الشعب من السلع التموينية والاستهلاكية، واحتياجات القوات المسلحة للأغراض الدفاعية.
- الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في التغذية الحيوانية.
- تعمل على استقرار الأسعار في السوق بطرح مصنوعاتها المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج.
- توفير فرص عمل، مباشرة أو غير مباشرة من خلال ترابطها مع قطاعات أخرى وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

- تعتبر الصناعات الغذائية صمام الأمن الغذائي في أي بلد بتوفير السلع الضرورية للمواطن.
- إمكانية تصدير الفائض من المنتجات الزراعية التي يصعب تصديرها على صورتها الطازجة أو التي تتحسن اقتصاديات تصديرها وهي مصنعة مقارنة بتصديرها وهي طازجة.
- تؤدي إلى ازدهار الزراعة. وتحل مخرجات هذه الصناعات محل الواردات التي تستوردها الدولة، ما يغطي العجز في توفير المواد الغذائية إضافة إلى اعتبارها مورد للعملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات.
- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يحميها من التلف الى وقت استهلاكها او تحويلها.
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية.
- تسهيل فرص المستهلك في اشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك بتقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه.
- المساهمة في ترقية منظومة الانتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي.
- معالجة الفجوة الزمنية بين الانتاج والاستهلاك، حيث تتصف المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها يتصف بالسنوية، ما ينتج عنه انقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين، ومع تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا المشكل غير مطروح بتولي المؤسسات وضع سياسات هادفة لضمان امداد الأسواق بالمواد المطلوبة على مدار السنة

وذلك من خلال أنظمة التخزين والتكيف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.

- تتأثر بعض المحاصيل الزراعية بالتقلبات البيئية المناخية، فهي بين الزيادة والنقصان، مما يجعل فرص اشباع رغبات المستهلكين شبة مستحيلة، وهنا تتدخل الصناعة التحويلية لمعالجة هذه المشكلة من خلال ادارة عمليات العرض عن طريق تسيير المخزون أو عن طريق اللجوء الى الاستيراد.
- تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، وتزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح، وبالتالي تزداد أنشطة الجمع والنقل والتخزين للمحاصيل الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ والتكيف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية الى حين الحاجة اليها.
- ان تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية يترتب عليه اضافة منفعة شكلية للمنتجات الزراعية الخام، حيث يظهر الدور الأساسي لمؤسسات تصنيع الأغذية في عملية التحويل من مواد خام تتصف في أغلبها بالقابلية الشديدة للتلف الى منتجات غذائية قابلة للتخزين العائلي، تستجيب لتفضيلات المستهلكين.
- تسمح بتصنيع وحفظ المواد الغذائية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الطازج في موسم الانتاج الزراعي أو التي لا يمكن استهلاكها على حالتها الى منتجات مختلفة لها قيمتها الغذائية والاقتصادية، لاستعمالها في اوقات الندرة، مثل العصير واستخلاص الزيوت من البذور وكذلك طحن الحبوب وصناعة الخبز.

- الملاحظ أن هناك علاقة تبادل بين قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي، حيث تتطلب تنمية قطاع الصناعة الغذائية تنمية القطاع الزراعي أولا ومن ثم توفير الوسائل الداعمة للصناعة في هذا الحقل الاستراتيجي.

ثانيا: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:

عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة الى انشاء شركات وطنية في شعب الحبوب، الحليب، الماء والمشروبات. هذه الشعب الأولى وذات الأهمية القصوى، والتي سرعان ما تبعت بأخرى كالسكر، العجائن، المصبرات، اللحوم وغيرها... الخ.[6] ويعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر، فهو يساهم بأكثر من % 50من الناتج المحلي الخام الصناعي ويساهم45-50 % من القيمة المضافة الصناعية، إضافة الى توفيره لأكثر من 145000 منصب شغل تمثل حوالي 40 % من اليد العاملة في القطاع الصناعي. ومع ذلك تظل مساهمة ودور الفرع في تغطية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 38 مليون مستهلك جزائري جد محدودة. ولعل أهم ما يؤكد ذلك هو التزايد المستمر لفاتورة استيراد الغذاء في الجزائر ما جعلها تعد أول دولة على المستوى الإفريقي في استيراد الحليب ومن بين أكبر خمس دول على المستوى العالمي في استيراد القمح.[7]

1- فروع الصناعة الغذائية في الجزائر: ويمكن عرضها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): فروع الصناعة الغذائية في الجزائر

الشعبة	الأنشطة
صناعة اللحوم	انتاج لحوم المجزرة انتاج لحوم الدواجن منتوجات قائمة على اللحوم
صناعة الأسماك	
صناعة الفواكه والخضر	تحضير عصائر الفواكه والخضر تحويل الخضر المعلبة باستثناء الطماطم الطماطم المعلبة تحويل الفواكه المعلبة
صناعة الدهون	تصنيع زيت الزيتون تصنيع زيوت أخرى تصنيع المرغرين
صناعة الحليبيات	تصنيع منتجات الألبان المثلجات
صناعة تحويل الحبوب، النشاء والأعلاف	المطاحن أنشطة أخرى للحبوب تصنيع منتوجات النشاء تصنيع مواد غذائية للحيوانات
تحويل الفرينة والبرغل	مخبزه مخبزه الحلويات والعجائن صناعة البسكويت
صناعات غذائية أخرى	تصنيع السكر صناعة الشوكولاتة والسكاكر تصنيع الشاي والقهوة تصنيع البهارات والتوابل منتوجات غذائية متنوعة
صناعة المشروبات	صناعة المشروبات الكحولية المقطرة إنتاج الكحول الإيثيلي من المخمرة صناعة النبيذ وانتاج الجعة انتاج المياه المعدنية المشروبات المنعشة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Note de présentation de la nomenclature Algérienne des activités «NAA », Office national des statistiques, p.24-32.

بإمكاننا أن نحصي عدة ألاف من المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر وبأحجام مختلفة وتنشط في فروع وشعب

مختلفة. عدة قطاعات تحصي مئات المنتجين لكن تبقى الحصة الأكبر والأهم من الإنتاج تضمنه بضعة مؤسسات كبيرة ومؤسسات متوسطة تحصى بالعشرات، هي حالة شعبة المشروبات التي تحصي ما يقارب 700 مؤسسة ناشطة، وفقط حوالي ثلاثين من بينها هي المهمة.

(بعض الروّاد في مجال المشروبات في السوق الجزائرية: Castel Fruital, (ABC pepsi, Hamoud boualem, Ifri

هذه الفئة القليلة هي التي تضمن الحصة الأكبر من الإنتاج، والوضعية مماثلة في قطاع تحويل الحبوب ببضعة مطاحن عمومية (الرياض مثلا) وعشرات المطاحن الخاصة وبضعة منتجين كبار منهم من أصبح يشكل مجموعات في الصناعات الغذائية SIM, Amour Benamour, Metidji, Harbour, Sopi, Moula, La Belle, Sosemi…

وفي شعبة الحليبيات نحصي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية Giplait وأكثر من 100 مؤسسة خاصة بأحجام مختلفة ومجالات مختلفة مثل الزبادي (الياغورت)، المجال الذي تهيمن عليه بعض المؤسسات (Soummam40%) (Danone 25%), Hodna, tréfle) والوضعية مماثلة في مجال الجبن، الأجبان الذائبة أين السوق مهيمن من طرف بضعة مؤسسات جزائرية Algérie crème, Fitalait, Priplait.

مجال الحليبيات يتميز بمؤسسات تحويلية متمكنة في مجال الزبادي والحلويات وبعض الأنواع من الجبن. وتبقى العديد من المصانع تعاني من صعوبات جمّة في التموين الذي يعرقل تطوّرها.

في شعبة الحبوب تحصي الجزائر مؤسسات عصرية، وفي مستوى المؤسسات الأوروبية وتطمح للتصدير (عجائن، كسكس،...) ومن بين المؤسسات الحديثة المبتكرة مؤسسة بن عمر. والى جانب ذلك تعتمد هذه الشعبة على مؤسسات جد حرفية تختص أساسا في منتوجات قاعدية بالنسبة

للسوق الداخلي (التي يظل الطلب عليها متعلق بالقدرة الشرائية للمواطن)، مثل مخابز تقليدية، مصانع بسكويت حرفية.

وفي قطاع المياه والمشروبات توجد وفرة في المؤسسات حيث أن l'APAB*أحصت 700 مؤسسة وكحال الصناعات الغذائية في الجزائر يوفر الجزء الأكبر من الإنتاج في شعبة المشروبات فئة قليلة من المؤسسات الناشطة لا تتجاز الثلاثون مؤسسة وهي مؤسسات كبيرة وبعض منها ينتج بترخيص Cocacola, Pepsi, Candia

المجمدات المنحصرة حاليا في مجمدات المنتوجات القاعدة، لكنها تتنوع وتزيد ثراء بمنتوجات جديدة كالبيتزا quiches, boureks,frites ,nuggets, croquettes, steak hachés,boulettes, saucisses moussaka

القطاع الذي يتطلب استثمارات ضخمة: هو قطاع الزيوت والعجائن المسيطر عليه من طرف بضعة منتجين كبار مثل cevital عكس انتاج زيت الزيتون (الذي يشهد نموا) هو مقسم بين عدة عشرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة منتجة. أما بالنسبة لقطاع السكر تسيطر عليه cevital مع منافس هو مجموعة la belle.

بالإضافة الى هذه الفروع الكبيرة توجد فروع وشعب أخرى تتطور بسرعة: تعليب الفواكه والخضر خاصة الطماطم المركزة والتي طالما اعتمدت على الاستيراد منذ بضعة سنوات وأيضا صناعة المربى.

في قطاع المنتوجات الصناعية يمكن أن نلاحظ الشراكة (عمومية/خاصة) بين cegro وlessafre لتكوين مصنع خميرة كبير يقع عبى عاتقه تغطية جزء كبير من احتياجات الجزائر.

2- ملامح سوق الصناعات الغذائية في الجزائر:

بالنسبة للنوعية في انتاج الصناعة الغذائية في الجزائر فالمستوى النوعي الذي تقدمه الفئات الرائدة في هذا القطاع هو فعليا مطابق للمستويات العالمية. بينما مستوى انتاج صغار المنتجين يبقى متغير الى ضعيف. كبار المنتجين يحضون بحظوظ كبيرة للتطور على المستوى العالمي، لكن في معظم الحالات تمضي ببطيء مقارنة بمنافسيها، من جهة أخرى الأسعار المحلية هي أسعار مجزية (الطالبين في السوق الجزائرية أقل تطلبا).

تحض الصناعة الغذائية في الجزائر بإمكانيات كبيرة وهائلة في بعض الفروع: المطاحن والمشروبات. على العكس من بعض الفروع الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاج وعدد منخفض للمؤسسات مثل تعلب الأسماك، انتاج المجمدات، المخابز الصناعية، التجفيفــ انتاج الخميرة.

تبقى بعض الشعب تعتمد كليا على الاستيراد في توفير المواد الأولية وهي حالة صناعة السكر، الزيوت الماغرين والقهوة التي تستورد تقريبا كل المواد الأولية التي تتطلبها، وهي أيضا بنسبة كبيرة حالة قطاع مطاحن القمح اللين (bT) والذي يعتمد أساسا على القمح المستورد. والمطاحن التي تعتمد في تمويلها على قمح صلب مستورد. أما شعبة الحليب فان احتياجاتها مغطاة بنسبة 70% باستيراد المسحوق وهي تتطور باستمرار.

صناعة العصائر تستعمل مواد مركزة مستوردة (اسبانيا، البرازيل..) صناعة شرائح اللحم المجمّدة تعتمد أساسا على اللحوم المجمدة المستوردة.

الخاصية الأخيرة لبعض شعب قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر هي أنه يتعين عليها أحيانا إدارة توزيع منتجاتها بنفسها لأن شبكات التوزيع في الغالب تقليدية أو مفقودة. سلسلة التبريد غير مسيطر عليها سوى في بعض الشعب مثل عند كبار منتجي المنتجات الحليبية الفائقة البرودة والتي

تُكوّن شبكتها الخاصة وتقوم بمساعدة تجار الجملة المحليين الذين تتعامل معهم، منتجي المثلجات غالبا ما تجهّز نقاط البيع بالمجمدات.

العمل الصناعي في العادة يتولى الجودة والنوعية الى غاية خروج المنتج من المصنع ولا يتولى التوزيع والذي يعتبر اشكال كبير في إطار نهج الجودة، من جانب أخر يسعى كبار المنتجين الى الشهادات ما يسمح لها بالتعامل مع المجمعات الكبيرة وتمويلها والأسواق الكبيرة وخاصة الزبائن الأجانب بالرغم من هذه التطورات تبقى التجارة غير الرسمية أي البيع بدون الفواتير ذات المساحة تعرقل التطورات في الصناعات الغذائية.

3- مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية في الجزائر:

شهد عدد المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية لا سيما تلك التابعة للقطاع الخاص تطورا ملحوظا وهو ما يسمح لنا أنه قطاع تهيمن عليه المؤسسات الخاصة، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر عن الفترة 2009-2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PME privées	17679	18394	19172	20198	21624	23075	24746

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Ons, bulletins d'informations statistiques n°18,n°20,n°22,n°26,n°28.

يظهر الجدول التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية في الجزائر طيلة الفترة 2009 الى 2015 حيث انتقل العدد من 17679 سنة 2009 الى 24746 مؤسسة سنة 2015.

-انتهجت الجزائر منذ 15 سنة سياسة خصخصة المؤسسات العمومية وبالرغم من المخططات التي تم وضعها والعصرنة الا أن معظم المؤسسات التي خصصتها لم تنجح في المنافسة ولا في مواجهة احتياجات السوق الجزائرية. بالأمر رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001، انطلقت السلطات الجزائرية في عمليات خصخصة 942 مؤسسة عمومية من اجمالي 1280 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة صناعة غذائية (عجائن، حليب، مصانع الجعة، مشروبات، صناعة الدواجن، مسالخ، ...) تهدف جميع المحاولات الى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية سابقا والتي عانت كثيرا، وهو ما أدى الى خصخصتها.

حصة السوق لقطاع الصناعات الغذائية العمومية انتقلت في معدلها من 24 % سنة 1999 الى أقل من 13%سنة 2001، و5% في ديسمبر 2015.

مجموعة الرياض ERIAD* اقترحت للخصخصة سنة 2001 في اطار مخطط إعادة هيكلة القطاع العمومي، توسع هذا المخطط ليشمل قطاعات أخرى مثل مجموعة (Giplait (Groupe interprofessionnel du lait و l'ENCG (Entreprise national des corps gras) و Enjuc : boissons- jus conserve

l'Enasucre (entreprise national du sucre-raffinage de sucre)

في جميع هذه القطاعات أصبحت المؤسسات الخاصة هي المهيمنة بينما المؤسسات العمومية تولت مهام معينة مثل توريد منتجات بأسعار محدودة والتي يكون الإنتاج فيها غير مربح (حليب مبستر في أكياس LPS) (فرينة دقيق). لم تلعب المؤسسات العمومية أي دور مطلقا في انتشار التطور التقني والتكنولوجي في الصناعات الغذائية ونمو الإنتاجية ولا في ترويج الجودة فقط في أشكال الشركات مع القطاع الخاص مؤسسات حديثة: (الشركات عامة /خاصة مثل الرياض/ بن عمر. أو cegro/lesafore هي حديثة).

أزمة القطاع العام برزت بسبب سياسة تموين ترتكز على الاستخدام المنتظم للواردات في المجال الغذائي هذه السياسة التي تفسّر في فترة الاستعمار استمرت بعده، ولهذا كانت الخصخصة حلا أمثلا كون أن بعض القطاعات تعصرنت وتحدثت، كبرت وأصبحت تنافسية وتطورت في اتجاه المعايير العالمية.

في قطاع الحبوب المجموعات الخاصة الكبيرة مثل Metdji, SIM ,Cevital, Benamour, Harbour, تهيمن.

في قطاع الحليبيات تبقى Giplaitتسيطر على (LPS) وقليلا Lucartif، بينما طور الخواص شعبة (الزبادي) الياغورت، الحبن، العجائن، ... المربحة أكثر.

ثالثا: دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

ندرس هذا الدور من خلال دراسة مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الإنتاج الخامن القيمة الضافة والتشغيل.

1- مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة:

عرف فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الإنتاج الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة، ومن خلال الجدول الموالي نحاول توضيح التطور الذي عرفته مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة خلال الفترة الممتدة بين (2009-

2015) ومساهمة القطاعين العام والخاص في ذلك إضافة إلى الأهمية النسبية كما يلي:

الجدول رقم (03): الناتج الخام والقيمة المضافة المحققة من الصناعات الغذائية في الجزائر 2009-2015

الوحدة: بالمليون دج

		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عام	Pb	112510.0	118948.0	143147.2	150014.2	160169.1	1728430.3	186007.1
	%	16.38	15.94	17.37	16.68	16.23	16.27	16.16
	Va	25730.2	27550.6	32058.8	33930.8	36307.2	41715.1	46359.8
	%	13.65	12.87	13.83	12.75	12.71	12.85	13.10
خاص	Pb	574201.3	627478.0	680999.5	749304.6	826981.1	889557.7	964758.2
	%	83.62	84.06	82.63	83.32	83.77	83.73	83.84
	Va	162752.2	186581.9	199787.7	232206.7	249173.2	282826.8	307360.8
	%	86.35	87.13	86.17	87.25	87.29	87.15	86.9
الإجمالي	Pb	686711.3	746426.0	824146.6	899318.8	987150.2	1062400.7	1150765.2
	%	100	100	100	100	100	100	100
	Va	188482.4	214132.6	231846.5	266137.4	285480.4	324542.0	353720.6
	%	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: les comptes économiques de Ons, 2001 à 2015, n°750.

وفقا لمعطيات الجدول يتضح لنا أن مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة الوطنية تتزايد باستمرار طيلة سنوات الدراسة، كما يظهر الفرق الكبير في نسبة المساهمة بين كل من القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص بفارق كبير جدا. حيث تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام الغذائي الاجمالي حوالي 83% طيلة الفترة، وفي المقابل لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع العام نسبة 17.37% وهي أعلى نسبة مساهمة في الناتج الخام حققها القطاع العام وهي سنة 2011، وهي نفس الوضعية بالنسبة للمساهمة في القيمة المضافة.

الشكل رقم (01): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الاجمالي للجزائر 2015-2009

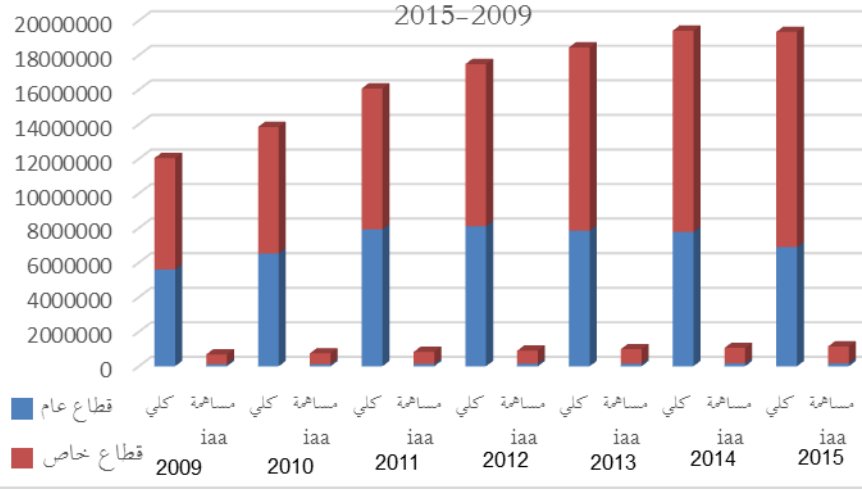

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Ons, les comptes économiques de 2001 à 2015, n°750.

الشكل رقم (02): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للجزائر 2009-2015

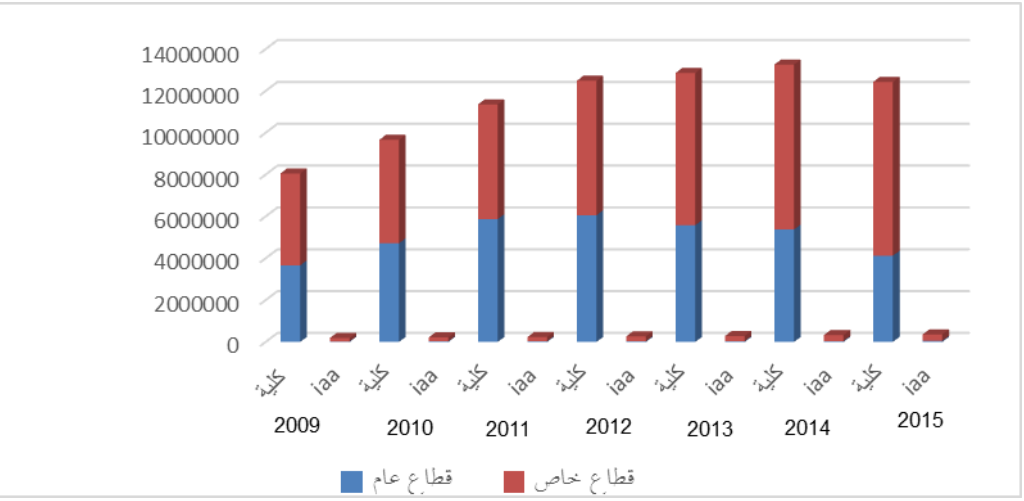

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Ons, comptes économiques de 2001 à 2015, n°750.

يظهر من خلال الشكلين أن قطاع ص غ مساهمة في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة غير أن هذه النسبة تبقى جد متواضعة مقارنة مع إمكانيات الجزائر في هذا الميدان كما سبق الإشارة الى ذلك، وكما وتطهر الهيمنة الخاصة على القطاع كما سبق الإشارة الى هذا سابقا أيضا.

ترتفع نسبة مساهمة ص غ في اجمالي القيمة المضافة للجزائر إذا قورنت بالقيمة المضافة المحققة خارج المحروقات، ما يبينه الشكل (03)، المدرج باعتبار أن المحروقات لا منافس لها في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (03): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خارج المحروقات بالجزائر عن الفترة 2009-2014

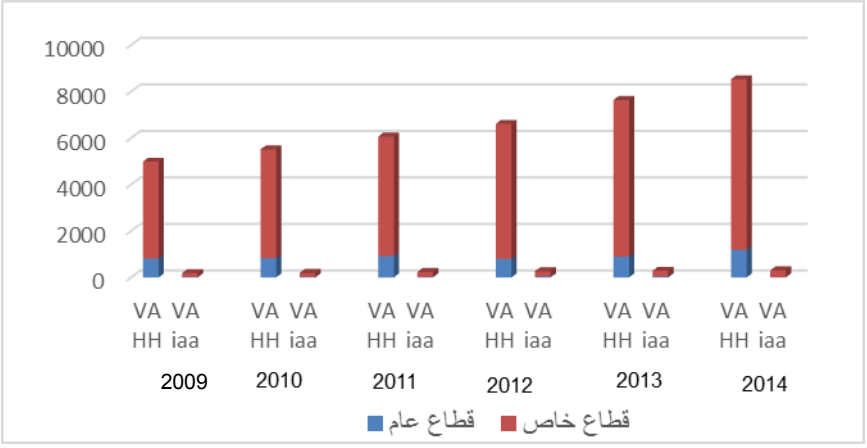

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Ons, comptes économiques de 2001 à 2015, n°750.

Ons, bulletin d'informations statistiques de la PME, n°26, Avril 2015.

يظهر من خلال الشكل فعلا أن مساهمة الصناعات الغذائية ارتفعت قليلا عند مقارنها بالقيمة المضافة المحققة خارج قطاع المحروقات، لكنها تظل متواضعة، والملاحظة ذاتها بخصوص هيمنة القطاع الخاص تظل قائمة.

2-مساهمة الصناعات الغذائية في صادرات وواردات الجزائر

ونظهر هذه المساهمة خلال فترة الدراسة 2009-2015، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): الواردات والصادرات الغذائية للجزائر عن الفترة 2009-2015

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	قيمة الواردات الغذائية	النسبة من مجمل الواردات	قيمة الصادرات الغذائية	النسبة من مجمل الصادرات
2008	7812631740	19.79	118582464	0.15
2009	5863018701	14.92	112738990	0.25
2010	6057986267	14.97	314587458	0.55
2011	7340000135	19.01	301032025	0.42
2012	6530000000	10.98	288000000	0.41
2013	8400000000	14.47	402000023	0.62
2014	11005000000	18.79	286950000	-
2015	9314000000	18.09	184690000	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

ons 2014 et bulletin d'information statistique n°28 ;2015.

يظهر من خلال الجدول الارتفاع الكبير والمتواصل لقيمة الواردات الغذائية للجزائر طيلة سنوات الدراسة بنسبة مرتفعة من اجمالي الواردات، وصلت الواردات الغذائية ذروتها سنة 2014 بقيمة تجاوزت 11 مليار دولار وهو ما مثّل 18.79% من اجمالي واردات الجزائر. لنتخفض قليلا في 2015 بـــ 15.37%، وتأتي في المرتبة الثانية في هيكل الواردات الجزائرية ومثلت 18.09% من اجمالي واردات عام 2015 بـــــ 9.31مليار دولار.

يمكننا أن نفصّل في هذا الفرع أن الانخفاض سنة2015 تعلق بكل من الحبوب بـــــ3.79% والسكر بـــ 17.51%والحليب والمنتجات الحليبية بـــــ42.77%، اللحوم15.62%. والارتفاع ارتبط بالخضر الجافة 4.35%.[8]

تعتبر الجزائر بلد مستورد بالدرجة الأولى للأغذية، حيث عرفت السلع الغذائية المصدرة تراجعا، بسبب اعتمد الجزائر منذ الاستقلال على استراتيجية الصناعات المصنعة واهمالها القطاع الزراعي، وقد أدت هذه السياسة إلى استحواذ المحروقات على نسبة هامة من قيمة الصادرات الجزائرية إلى 98 % على حساب باقي القطاعات الأخرى، التي انحصرت مساهمتها في الصادرات على 2 %المتبقية.

بالنسبة للصادرات الغذائية تظهر الحركة المتذبذبة لها حيث ارتفعت من 2008 الى 2010 ثم انخفضت خلال سنتي 2011 و2012، لترتفع سنة 2013 ارتفاعا معتبرا مثّل ذروة الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة 2008-2015 بقيمة تجاوزت 402 مليون دولار بنسبة 0.62 من اجمالي صادرات الجزائر لعام 2013، وبعدها تنخفض من جديد لتبلغ ربع الكمية سنة 2015 بـــ 184 مليون دولار. بالرغم من هذا الانخفاض الحاد الا أنها جاءت في المرتبة الثانية بعد فرع المنتوجات الصناعية والمناجم التي مثلت 74 %من الصادرات خارج المحروقات مقابل 26 %هي نسبة الصادرات الغذائية لعام 2015 من اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

3- مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل:

نظرا لتأثيره على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يعد التشغيل من أهم القضايا في اقتصاديات كل الدول، ولضمان تشغيل شريحة واسعة من الأفراد سطرت الجزائر مجموعة من المخططات غير أنها لم تكن في مستوى التطلعات التي وضعت من أجلها.

- لقد سجل فرع الصناعات الغذائية معدل نمو سنوي قدره 17 % خلال الفترة (1970-1974) وهذا يرجع إلى أن هذا النوع من الصناعة يتطلب

كثافة في اليد العاملة، إلى جانب أن الدولة حاولت بعد الاستقلال بناء قاعدة للصناعات الغذائية.

– لكن خلال الفترة (1975–1979) سجل معدل النمو السابق تراجعا حيث قدر بنسبة 14 %، وهذا راجع إلى اهتمام السلطات آن ذاك بقطاع الصناعات الثقيلة، وخاصة قطاع المحروقات

–أما خلال الفترة (1980–1989) فقد سجل فرع الصناعات الغذائية معدل نمو التشغيل فيها نسبة 15,5%، أين احتلت المرتبة الثانية بعد فرع الحديد والصلب، وسجل خلال الفترة الممتدة بين (1990–1999) تقهقر تدريجي للقطاع الصناعي بصفة عامة، وهذا راجع للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني بصفة عامة والصناعات الغذائية بصفة خاصة، ورغم هذا استمرت الصناعات الغذائية في استحداث المزيد من مناصب العمل، الأمر الذي يؤكد دور هذا الفرع من الصناعات في امتصاص نسبة كبيرة من البطالة.

– وفي المرحلة الموالية والممتدة بين (2000–2010) ونتيجة الاستقرار السياسي والأمني الذي طبع هذه الفترة إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب أنتجه الارتفاع النسبي في أسعار البترول، فقد احتل فرع الصناعات الغذائية مرتبة رائدة من حيث معدل متوسط التشغيل، غير أن مناصب الشغل هذه ميزها تباين في التوزيع بين مختلف قطاعات هذا الفرع، حيث يمثل قطاع الحليب ومشتقاته المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ سجلت زيادة في عدد العمال خلال هذه الفترة الى 22,7 %، والمرتبة الثانية عادت للمطاحن بمتوسط نسبة لنفس الفترة 21 %، بينما احتل قطاع المشروبات المرتبة الثالثة بنسبة9% [9].

– في سنة 2011 بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرتها الصناعات الغذائية 120000منصب شغل ارتفعت الى 140000 في سنة 2012. [10]

وفيما يلي جدول يوضح التطور الحاصل في قيمة تعويضات الأجراء* المنتسبين لفرع الصناعة الغذائية في الجزائر إضافة إلى النسبة التي تمثلها تعويضات الأجراء في الصناعات الغذائية من اجمالي تعويضات الأجراء الاجمالية عن الفترة 2009-2015.

الجدول رقم (05): تطور تعويضات الأجراء في الصناعات الغذائية ونسبتها من اجمالي التعويضات للفترة 2009-2015

القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العام	11693.1	12108	13298.9	13762.4	15059.8	17830.9	16351.8
الخاص	20687.6	21548.1	23393.9	24989.0	294620	32477.5	35562.9
المجموع	32380.7	33656.1	36692.8	38751.4	44521.8	50308.4	51914.7
	2.88%	2.63%	2.58%	2.47%	2.52%	2.7%	2.59%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: ons, les comptes économiques de 2001-2015, n°750.

يظهر الجدول الزيادة الضئيلة والمتواصلة لقيمة تعويضات الأجراء في فرع الصناعة الغذائية سواء بالنسبة للأجراء في القطاع العام أو الخاص، كما يظهر الجدول مدى صغر ما تمثله مساهمة قطاع الصناعات الغذائية من تعويضات الأجراء الإجمالية فهي لم تتجاوز نسبة 2.7 %طيلة فترة الدراسة وهي الست سنوات الأخيرة.

رابعا: الاستراتيجية الجديدة في مجال الصناعات الغذائية

أعطت الدولة الجزائرية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بقطاع الصناعات الغذائية، التي عرفت تطورا ملحوظا منذ 15عاما، وتوقعات نموّها مستقبلا تبقى مرتفعة نظرا لحجم الطلب الجزائري وإمكانيات الاستغلال في مختلف القطاعات والشعب. لهذا الغرض وضع برنامج وطني

لتطوير الصناعات الغذائية من أجل النهوض به ذلك أنه القطاع الأكثر حيوية في الاقتصاد الوطني، وتهدف السلطات لإعطائه دور أكبر للدفع بوتيرة التنمية من خلال الاستراتيجية الصناعية الجديدة، التي بدأ تنفيذها بداية 2008 وتدوم لمدة 15 سنة.

وتتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه وتأهيله الجيد لزيادة العدد وإعادة التأهيل، والهدف هو تخفيض الاعتماد على الخارج بضمان متطلبات السوق الداخلية بكفاية وبأسعار مقبولة. وذلك عن طريق:

1- الإطار المؤسساتي والتنظيمي:

بغية توحيد تسيير القطاعات الاقتصادية والتي من بينها الصناعة الغذائية تم ربط وزارة الصناعة بوزارة المساهمة وترقية الاستثمارات، وقد أوكلت مهام تنفيذ الاستراتيجية لوزارة الصناعة، التي زوّدت بكافة الصلاحيات التي تسمح لها بتنفيذ الاستراتيجية من خلال:[11]

- إعادة تنظيم وتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة من خلال تفعيل بعض الإجراءات الخاصة التي تمس كل من شركات تسيير المساهمة، واعادة تنظيم النسيج الصناعي العمومي؛
- تقليص وتخفيض عدد شركات تسيير المساهمات إلى 12 شركة، كل واحدة منها ستكون تحت إدارة مدير عام وذلك لتكون دور وكالات حقيقية للخصخصة؛
- إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى، وهذه المجموعات تتشكل من الشركات العمومية التي لم تفقد الملاءة المالية وهذا وفق الفروع الصناعية؛

- إنشاء مديريات جديدة تسهل عملية تبادل المعلومات وتسيير فعال للملفات الخاصة بالصناعة.

إن الحد من الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطوير قدراتها التنافسية يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير نوجزها فيما يلي:

– ازالة المعوقات الإدارية: بوضع قوانين وتشريعات مرنة تتلاءم وطبيعة نشاط هذا القطاع الذي يتطلب ديناميكية فعالة للدفع به إلى المكانة التي يستحقها؛ خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات فلاحية هائلة غير مستغلة كما ينبغي.

وحسب البيانات الخاصة بمؤشر بيئة الأعمال الذي تصدره سنويا بعض الهيئات العالمية، تتميز الجزائر بمستوى ضعيف، بسبب أسلوب التعامل مع المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين منهم. حيث بينت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعنى بالاستثمار في الدول العربية أن الجزائر اكتفت فقط بإصدار القوانين، واتخاذ اجراءات جديدة لجذب الاستثمار، دون القيام بترويج للاستثمار بها في ضوء المناخ الجديد الذي وضعته.

– تفعيل دور الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة: تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وتسيير هذا القطاع من خلال الوزارات والهيئات التي أنشأتها نجد على رأس هذه المؤسسات وزارة الفلاحة ووزارة الصيد وتربية الموارد المائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة، وزارة العمل الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمار.

ولكي تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمهامها على أكمل وجه، فقد تم انشاء العديد من الهيئات العاملة تحت وصايتها، كما تم وضع برامج وطنية بغرض تنمية وترقية القطاع ومن بينها نجد: [12]

- الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار(APSI)
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)
- الوكالة الوطنية لدع وتشغيل الشباب(ANSEJ)
- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)
- صندوق ضمان القروض للاستثمارات (CGCI)
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

ورغم تعدد الوكالات فان نقص التنسيق يعرقل تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وهو ما يعيق عملية التنمية.

– تقديم الاستشارات الاقتصادية والمساعدات المالية: نظرا للصعوبات المالية التي تواجهها هذه الصناعة، المرتبطة أساسا بمدى مردودية القطاع الفلاحي هذا الأخير الذي يعتمد نجاحه أو فشله على الظروف المناخية، زيادة على ذلك فان معظم مؤسسات الصناعات الغذائية تعتمد في جلب المواد الأولية على الاستيراد، التي تشهد تقلبات ومضاربات تؤثر بدورها على قطاع الصناعة الغذائية، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تقدم الدعم لهذه المؤسسات سواء دعم مادي مباشر أو دعم غير مباشر من خلال تخفيض الضرائب أو الغائها المواد الأولية المستوردة، بالإضافة لذلك قامت الحكومة بإنشاء صندوق للاستثمار مهمته مرافقة المستثمرين لوجستيا وماديا.

2- سياسة تأهيل أداء القطاع الصناعي وزيادة القدرة التصديرية:

إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل، في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوربي، تبرز أن عملية اعادة التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظر منها وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج[13].

أ- <u>مكانة مؤسسات الصناعة الغذائية من برنامج التأهيل:</u>

تعتبر الصناعات الغذائية أحد المحركات الأساسية لعملية النمو، خاصة في فرع الحبوب، منتوجات الحليب والمصبرات، المواد الدسمة، المياه، تحويل السكر، الطماطم المصبرة، التي تسجل ضعفا إنتاجيا كباقي الصناعات الأخرى. والاستثمار فيها أصبح ضرورة ملحة، خاصة وأن سوق الصناعات الغذائية في الجزائر تقدر بـــ 8.4 مليار دولار وتخصّص لها العائلات 65 % من الميزانية. يعتبر السوق واسعا ونشيطا نظرا لديناميكية البنية الديمغرافية للجزائر، كما يتميز في الآونة الأخيرة بحركية في مجالات التحويل والتصبير وتوزيع المنتجات الغذائية. وعملت الدولة من خلال برامج التأهيل على إعطاء أولوية خاصة له كما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل

القطاع	عدد المؤسسات
الصناعات الغذائية	54
الميكانيك	34
البناء	32

الصناعات البتروكيماوية والصيدلانية والأوراق	20
البلاستيك	15
الكهرباء والالكترونيك	15
خدمات الدعم الصناعي	13
الجلود والقماش	09

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من الجدول أن قطاع الصناعات الغذائية يتقدم من حيث عدد الملفات المقبولة من إجمالي القطاعات الصناعية، وهذا بـــ 54 مؤسسة، كما يتضح رغبة مؤسسات الصناعة الغذائية في عملية التأهيل رغبة في مواجهة التحديات التي ستواجهها جرّاء الانفتاح الاقتصادي الذي تسير الدولة باتجاهه، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، التي سوف تسمح بدخول المنتجات الأوروبية وهذا ما يؤدي إلى صعوبة المنافسة.

ب- زيادة القدرة التصديرية:

إن زيادة القدرة التصديرية هدف تسعى اليه جميع الدول، لزيادة نموها الاقتصادي وتحقيق فوائض مالية، ولقد شهدت الجزائر في الفترة الأخيرة زيادة كبيرة لوارداتها وصلت أرقاما ضخمة، ما يضر بالاقتصاد الوطني. علما أن الصادرات الجزائرية الصناعية خارج قطاع المحروقات غير قادرة على تغطية 10 % من حجم الواردات في الأجل القصير، وعلى الرغم من أن الجزائر قامت بتخفيض قيمة الدينار الج ا الدينار الجزائري مقابل الدولار عدة مرات حيث انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 47.7 دينار سنة 1995 الى 79.72 دينار سنة 2013 أي بنسبة 85%، الا أن نسبة

زيادة الصادرات خارج المحروقات ظلت هامشية لم تتجاوز حاجز الـــ 3%.

وحسب النظريات الاقتصادية فان تراجع سعر صرف أية عملة محلية ينعكس بشكل إيجابي على تكلفة المنتج المحلي مقوما بالعملة الأجنبية، وهذا من شأنه زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ومن ثمة زيادة حجم الصادرات السلعية بتلك الدولة، وهو ما لم نلاحظه في الصادرات الجزائرية عقب تخفيض قيمة الدينار، وهذا يمكن رده الى عدم وجود مرونة، أو استجابة لعرض المنتجات الجزائرية لتفي

بالأغراض التصديرية المطلوبة في الأسواق الدولية، مما يقلل درجة الارتباط بين المتغيرات في سعر الصرف والتغيرات الإيجابية في حجم الصادرات السلعية الجزائرية وتجدر الإشارة أن درجة استجابة الصادرات للمتغيرات المؤثرة على نموها، يرتبط بمجموعة من العوامل منها:[14]

- نسبة مساهمة المكون المحلي في القيمة النهائية للمنتج؛
- مدى مطابقة المنتج النهائي للمواصفات القياسية العالمية؛
- مدى توافر الآليات الداعمة للعملية التصديرية من مؤسسات التمويل.

تحظى الصناعات الغذائية في الجزائر بأهمية قصوى فهي التي تهدف الى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وأيضا فهي والزراعة توظفان 23% من اليد العاملة، وتساهم بـــ 12% في الناتج الوطني الخام للجزائر (2%) (PIB هي مساهمة الصناعات الغذائية).

تمثل الصناعات الغذائية على الأقل 17000 مؤسسة توظف أكثر من 140000 موظف، لكن القطاع يصدّر القليل بالرغم من الإمكانيات الكبيرة

في العديد من المنتوجات، للوصول الى الأداء الذي يعكس حقيقة هذه الإمكانيات على الصناعة أن تواصل التطور والتحديث وتحسين المعايير.

3- جهود النهوض بقطاع الصناعات الغذائية:

للوصول الى الأداء الذي يعكس حقيقة هذه الإمكانيات على الصناعة أن تواصل التطور والتحديث وتحسين المعايير، تعمل الجزائر على تطوير الإنتاج المحلي من أجل تحسين نسبة التمويل الذاتي للسلع ذات الاستهلاك الواسع ولتحقيق هذا وضعت الحكومة استراتيجية لتطوير الصناعات الغذائية ترتكز على تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وذلك بتحقيق نمو اقتصادي لاسيما في الصناعات التصديرية من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد.[15] وفي هذا الصدد تم وضع مخطط وطني للتطوير الزراعي والريفي (PNDAR).[16]

أ- <u>دوافع وضع استراتيجية جديدة للصناعات الغذائية:</u>

واحدة من أكبر أولويات السلطات الجزائرية ضمن الاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية هي تخفيض الاستيراد في قطاع الحليبيات، وهذا لأغراض مالية، فاستيراد مسحوق الحليب يكلّف الخزينة الوطنية ما يقارب مليار أورو في العام، وأيضا لتحقيق استقلال وطني كذلك بغية توفير للمستهلكين الوطنيين منتوجات مصنوعة من الحليب الطازج وليس من الحليب المعاد تكوينه.

فضلا عن مجهودات الدولة في هذا المجال وتشجيعها الابتكار والابداع، على كل فرع أن يهيكل ويحسّن انتاجه ليرتقي به الى مستوى الجودة العالمية ومستوى السلع المستوردة. حيث تسعى الدولة الى توجيه الصناعات الغذائية التي تتميز بالخصائص التالية والتي على الاستراتيجية الجديدة ايلاءها أهمية وإيجاد حلول لها:[17]

- كون الفرع يتكون من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، العديد منها أقرب الى الحرفية منها الى الصناعة هذا ما يفسّر اختلاف في تقدير عدد المؤسسات العاملة في الصناعات الغذائية في الجزائر، والتي تتراوح بين 5000 الى 35000مؤسسة.
- عادة ما تكون مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر عائلية (أحيانا حتى المجموعات تكون عائلية).
- كثير من المؤسسات الصغيرة لا تسيطر على العمليات الإنتاجية، ولا تتبع الشروط والمعايير العالمية والإجراءات الجبائية والبنكية. مع وجود مؤسسات كبيرة أو متوسطة تسيطر على الوضع وتنافس بقوة.
- المنافسة في قطاع الصناعات الغذائية متضررة بعدد من الصعوبات التقنية (التي من الممكن تخطيها بتحديث التجهيزات) وصعوبات إدارية (نقص المعارف والاستعانة بالمعارف الأجنبية والحاجة الى التكوين...)
- ولكي تتمكن الصناعات الغذائية من التطور على الجزائر أن تطور وترفع من انتاجها للمواد الأولية وبالمعايير والجودة المطلوبة لاحتياجات الصناعة.
- لكي تطور الجزائر صادراتها عليها إعادة تأهيل مؤسساتها (التجهيزات والتسيير) وأيضا عليها أن تضع بنية تحتية لوجستيكية خاصة بالصادرات، تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بتوفير التمويل اللازم خاصة) وإدارة العمليات التجارية بالكفاءة المطلوبة.

تعمل الجزائر من خلال الاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية الى تعزيز الابداع والابتكار في هذا المجال وهذا من خلال:[18]

– خلق هيئة لتعزيز الابتكار والتنافسية في ميدان الصناعات الغذائية :تتكون هذه الهيئة من منظمة أبحاث في الميدان الزراعي والغذائي، والمؤسسات في الميدانين الزراعي والغذائي والمؤسسات العمومية. والهدف هو تدعيم الابتكار وتحسين نقل المعارف وتحفيز المنافسة في مجال الصناعة الغذائية. ويتعلق الأمر بأول فريق متخصص في تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر مثل فريق متخصص في الحليب ينشط فعليا في ولاية سطيف وفريق المشروبات المنشأ مؤخرا في ولاية بجاية.

– انشاء مركز تقني للصناعات الغذائية: استفاد قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر من مركز تقني لمراقبة التجهيزات والمنتوجات*CITAمقرّه ببومرداس، في إطار برنامج دعم تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري :*DIVECOأطلق سنة 2009 لصالح قطاعات الصناعة، السياحة والزراعة. مهمة هذا المركز هي مراقبة التجهيزات والمنتوجات الجزائرية لكي تصبح تتوافق مع المعايير العالمية والأوروبية وبالتالي يمكن تصديرها. يخصص لهذا المركز قاعدة بيانات ونظام اعلام ألي يسمح بالمراقبة في الوقت الحقيقي ما يحدث في الصناعة الغذائية وهو يمكنه أيضا من التصرف بسرعة.

يكمن الهدف الأساسي لبرنامج diveco الذي خصّص له 20مليون أورو(17.5 مليون من الاتحاد الأوروبي و2.5 مليون أورو من الجزائر)[19] بناء أحسن اندماج للصناعة مع الإنتاج الزراعي الوطني والتقليل من المخاوف والعراقيل التي تحد من تطوره.

ب-المحاور الأربعة لبرنامج تطوير الصناعات الغذائية:

- رفع قدرات *MIPMEP، من خلال تطوير نظام لتتبع تطور المشاريع الغذائية (استراتيجية صناعية، إدارة الموارد البشرية، إدارة الجودة، التتبع، الوسم، الشهادات...) .
- دعما للتنفيذ العملي لمهامCITA يتم توصيل مواد ولوازم المخبر، دراسة خاصة بالجدوى من أجل انشاء مركز تقني خاص بشروط التعليب.
- تدعيم وتقوية المنظمات المحترفة الغذائية بتوحيد قدرات التسيير والمشورة بإنشاء فدرالية للصناعات الغذائية.
- تنفيذ عمليات مشتركة بين وزارة الصناعة والزراعة بوضع إطار تشاوري وتنسيقي بدعم اعداد نصوص تنظيمية منسقة مع نصوص الاتحاد الأوروبي والمساعدة في وضع إطار تشاوري بين المنظمات الزراعية الاحترافية وممثلي الصناعة الغذائية.

ج-الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية في الجزائر:

تهدف الاستراتيجية الجديدة لبرنامج تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر الى:[20]

- زيادة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي: من خلال وضع خطة إنعاش للأنشطة في إطار برنامج PNDIAA والتي ستترجم فعليا من خلال رفع القدرات المتاحة وتوسيعها وزيادة مردوداتها، انشاء مؤسسات رائدة في المجمعات الصناعية التكنولوجية، وتحسين الإنتاجية في ضوء إجراءات الترقية والتطوير المرسومة.

– تكثيف شبكة الصناعات الغذائية بهدف انشاء 500 مؤسسة ضمن المجموعات الصناعية التكنولوجية كل مؤسسة توظف مع نضوجها حوالي 200عامل، ما يجعل الطموح الإجمالي هو خلق 100.000 منصب شغل.

– إحلال الواردات: واحدة من أهم مشكلات الصناعات الغذائية هي التوفيق الأمثل بين إنتاج المواد الخام (التي يقدمها القطاع الزراعي) ومتطلبات المستهلك من حيث الميزات وأسعار المنتجات. فعليا يعتبر التموين بالمواد الأولية المطلوبة بالكمية والجودة المناسبين وفي الأوقات المناسبة أولوية بالنسبة للمصنعين، هذا النظام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنسيق السليم بين الأطراف الفاعلة داخل القطاعات وتنفيذ العقود مع المواصفات الفنية والشروط الاقتصادية. والتركيز على التنسيق الجيد وتسهيل التواصل بين كل من الزراعة / الصناعة / التجارة.

– رفع مستوى مؤسسات الصناعة الغذائية وتطويرها لجعلها في مستوى المعايير الدولية (تحسين العمليات والمعدات وإدارة الجودة الشاملة) والبيئة الإدارية (المعايير الرسمية والضوابط) التقنية (مثل سلسلة التبريد) ودعم (الخبرة) وتحسين وصيانة مستوى الجودة.

– تعزيز القدرة التصديرية للصناعات الغذائية: ويتعلق الأمر بخلق 5 اتحادات للتصدير لتصل إلى مضاعفة بنسبة عشر مرات حجم الصادرات من المنتجات الغذائية. وعليها أولا مساعدة الشركات على تحديد الفرص المتاحة لأسواق، من خلال الثنائية (عائد/ خطر) في الخارج من خلال توفير المعلومات والدعم اللازمين، توجيه المتدخلين في السوق الغذائية نحو التصدير وذلك عن طريق التوعية والتكوين، تعزيز وتشجيع الشراكة مع شركاء أجانب وتعظيم الاستفادة من الشراكة الأجنبية في نقل المعارف التقنية

والتسييرية والتكنولوجيا. والهدف هو الانتقال من 120 مليون دولار صادرات غذائية سنويا الى 1.2 مليار دولار.

- رفع الكفاءات الإدارية والتسييرية وتأهيل الموارد البشرية: والهدف هو رفع مستوى التدريب في أعمال الصناعة الغذائية من 5 إلى 10%.
- دعم الابتكار والتحديث في قطاع الصناعات الغذائية.
- تعزيز الشركات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا اظهار الدور الذي تلعبه الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عن الفترة 2009-2015، وتبين لنا أن هذا الدور لا يعبر فعلا عن مكانة هذه الصناعة ولا عن امكانيات الجزائر في هذا الميدان، وهذا ما دفع بالحكومة لوضع استراتيجية لتطويرها انطقت منذ 2008 وتستمر على مدى 15عاما، وبمرور 7سنوات على وضعها يمكننا القول أنه يجب التركيز أكثر في تكريس مبادئها والاهداف التي سطرتها لتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

وبناءا على ما سبق نستنتج صحة الفرضيات التي اعتمدناها في الاجابة عن الإشكالية والتساؤلات المنبثقة عنها ويعني ضعف مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

1- يتميز قطاع الصناعات الغذائية بكثافة علاقاته التشابكية مع القطاعات الأخرى (الفلاحة، الخدمات،..). بالإضافة إلى تميزه بتنوع منتجاته من نباتية، سمكية، اللحوم بأنواعها، وكذا المصبّرات...إلخ.

2- للصناعات الغذائية دور مهم في الاقتصاديات الوطنية، كتقليص الفجوة الغذائية، وتحقيق استهلاك صحي متوازن، توفير فرص الشغل، زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة، وقدرتها على فتح الأسواق الخارجية بجودتها وميزتها التنافسية.

3- الصناعات الغذائية في الجزائر تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم والمستقر للمستهلك الجزائري وفي تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- تهدف الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، ومن أجل تحسين الميزان التجاري للقطاع الصناعي، ورفع حصة القطاع الخاص في الصناعة بصفة عامة والصناعة الغذائية بصفة خاصة.

5- بالرغم من الإصلاحات والمخططات التنموية لتطوير القطاع الفلاحي، وما نجم عنه من تحسّن في إنتاجية بعض المنتجات الفلاحية، إلا أن الميزان التجاري الغذائي يعرف عجزا وفجوة كبيرة في معدل تغطية الواردات للصادرات، مما يجعل البلد في حالة تبعية غذائية مستمرة ومتزايدة، بفعل النمو الديمغرافي الكبير من جهة، وكذا خضوع سوق المنتجات الغذائية العالمية للتقلبات وعدم الاستقرار في الأسعار.

التوصيات:

حتى تقوم الصناعة الغذائية الجزائرية بمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة في الداخل والخارج وتحقيق نسب مساهمة مرتفعة في التنمية الاقتصادية، وتفعيل دورها في الاقتصاد الجزائري ورفع مساهمتها الايجابية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة لمسلع الأجنبية في الأسواق الدولية، وتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يمكن استغلاله في مجال الصناعة الغذائية.

2- الاستفادة من المساعدات الفنية في إطار الشراكة واتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

3- تحسين بيئة الأعمال في الجزائر بتسخير الإمكانيات التي تتوفر عليها، وبالتالي جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك بتقديم الحوافز والتسهيلات الإدارية والعقارية.

4- توحيد مصادر المعلومات بين الهيئات، والحرص على نشرها للجمهور، وخاصة الباحثين والمستثمرين.

5- تشجيع الصناعات الغذائية على احترام معايير ومواصفات الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعبئة والتغليف، وتوفير الخدمات الداعمة للنقل المبرد وأماكن التخزين لضمان قدرة منتجاتها على الحفاظ على خصائصها الصحية.

6- تشجيع استثمار القطاع الخاص في فرع الصناعات الغذائية، وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على

القطاع غير الرسمي، وإدماجه في حلقة الإنتاج بتبسيط الإجراءات المؤسساتية وتحسين مناخ الاستثمار.

الهوامش:

[1] عيون عبد الكريم، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.212.

[2] فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.53.

[3] شريف بودري، **متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص.1.

[4] أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص.8.

[5] بالاعتماد على:

- بوزيدي حافظ أمين، **استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، 2013-2014، ص ص.6-7.

- أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص ص.9-10.

[6] E. Chérif, **Le marché des industries alimentaires en Algérie**, le magasine Agroline, n°97, novembre/ décembre 2015, p.4.

[7]– ذهبية لطرش، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15– 2015، ص.195.

* L'APAB : Association des Producteurs Algériens de Boissons.

* ERIAD : Entreprise régionale de l'industrie alimentaire et dérivés.

[8] Ons, bulletin d'information statistique n°28, mais2016, p.48.

[9] بوزيدي حافظ أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص .36–37.

[10] Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture، Cadre programmation par pays Algérie (2013-2016), décembre 2012, p.14.

* وتشمل الأجور والمرتبات والاشتراكات الاجتماعية المدفوعة للضمان الاجتماعي والإعانات الاجتماعية المقدمة مباشرة للعمال مثل دور الحضانة في المؤسسات والمخيمات الصيفية والمراكز الطبية داخل المؤسسات.

[11] قوريش نصيرة، **أبعاد واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، ص. 98.

[12] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص.73–74.

[13] قوريش نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص.100.

[14] عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997 –2007)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص. 346.

[15] Organisation de nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, op cit, p.84.

[16] E.chérif, op cit.

[17] E.chérif, op cit.

[18] E cherif, op cit.

* CITA : Centre Technique dédié à l'Industrie Agroalimentaire

* DIVECO : Diversification de l'économie.

[19] DIVECO, séminaire de la présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie algérienne.

* MIPMEP : Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion des investissements.

[20] Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, op cit, p.75-78.